الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1989/32
18 December 1988
ARABIC
Original : ENGLISH/FRENCH/RUSSIAN

لجنة حقوق الانسان
الدورة الخامسة والاربعون
البند ١٦ من جدول الاعمال المؤقت

تنفيذ الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها

الآراء والمعلومات المقدمة من الدول الاطراف والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية وفقا لقرار لجنة حقوق الانسان ١٤/١٩٨٨

مذكرة من الامين العام

المفحـــة

مقدمة..... ٣

أولا - الردود الواردة من الدول الاطراف

بوروندي..... ٣
الجمهورية الديمقراطية الالمانية..... ٤
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية..... ٤

مقدمة

١ - رجت لجنة حقوق الانسان الامين العام في قرارها ١٤/١٩٨٨ في جملة أمور ، (أ) أن يدعو الدول الأطراف في الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها إلى الاعراب عن آرائها بشأن مدى وطبيعة مسؤولية الشركات عبر الوطنية عن استمرار وجود نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا ؛ و (ب) أن يدعو الدول الأطراف في الاتفاقية والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية الى تزويد اللجنة بالمعلومات ذات الصلة ، المتعلقة بأنواع جريمة الفصل العنصري ، على نحو ما وصفت به في المادة الثانية من الاتفاقية ، التي ترتكبها الشركات عبر الوطنية العاملة في جنوب أفريقيا .

٢ - وفي القرار نفسه ، رجت اللجنة الفريق الثلاثي المنشأ بموجب الاتفاقية أن يواصل ، في ضوء الآراء التي أعربت عنها الدول الأطراف في الاتفاقية ، دراسة مدى وطبيعة مسؤولية الشركات عبر الوطنية عن استمرار وجود نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا ، بما في ذلك الاجراءات القانونية التي يجوز اتخاذها بمقتضى الاتفاقية ضد الشركات عبر الوطنية التي تندرج عملياتها في جنوب أفريقيا تحت جريمة الفصل العنصري ، وأن يقدم تقريرا عن ذلك الى اللجنة في دورتها الخامسة والاربعين .

٣ - وفي مذكرات شفوية مؤرخة في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٨ استرعى الامين العام انتباه الدول الأطراف ، والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية الى الأحكام ذات الصلة الواردة في قرار اللجنة ١٤/١٩٨٨ ودعاها الى تقديم آرائها وأيّة معلومات ذات صلة في الوقت المناسب لكي ينظر فيها الفريق الثلاثي واللجنة في دورتها الخامسة والاربعين .

٤ - ويرد فيما يلي نسخة طبق الأصل عن الآراء والمعلومات التي قدمتها حكومات جمهورية بوروندي ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . وستصدر أيّة ردود أخرى قد ترد الى الأمانة العامة في اضافات الى هذه الوثيقة .

أولا - الردود الواردة من الدول الاطراف

بوروندي

[الاصل : بالفرنسية]
[٣ تموز/يوليه ١٩٨٨]

تحظر حكومة بوروندي في قانونها الداخلي كافة أشكال التمييز وكل تمييز يقوم على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو الجنسية أو المركز الاجتماعي أو الاقتصادي .

وترى حكومة بوروندي ، في إطار القانون الدولي ، أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والنصوص الدولية المكملة له واضحة بقدر كافٍ وقد فرضت حظراً عاماً على التمييز العنصري .

وفي هذا الإطار ، ترى حكومة بوروندي أن حظر العنصرية ومظاهرها التي أضفيت عليها الصبغة المؤسسية مثل أمور من جملتها الفصل العنصري ، هو في الوقت الحاضر قاعدة دولية مقدّسة ؛ وما يخالف ذلك أمر غير مشروع .

وفيما يتعلق بمسألة الفصل العنصري ترى حكومة بوروندي أنها سياسة لا إنسانية وجريمة تناهض الإنسانية لا بد من قمعها .

وفيما يتعلق بالشركات عبر الوطنية العاملة في جنوب افريقيا في ظل سياسة الفصل العنصرية هذه ، فإن حكومة بوروندي تعتبرها حلقة من السلسلة العنصرية بقدر ما أنها :

(١) تعمل بالطريقة التمييزية المتّسمة بالصفة المؤسسية ، السارية في هذا البلد ؛

(٢) تتمسّك بالنظام التمييزي ذاته في مجالي اليد العاملة ورؤوس الأموال ولا تريد ان تسلك سبيل التسوية بين المداخيل ؛

(٣) بقدر ما ان الشركات المتعددة الجنسية المتمركزة في جنوب افريقيا وفي ناميبيا تخضع للشروط السائدة في السوق المحلية وتحبّذها وتحاول إدامتها بغية التمكن من استغلال الموارد الطبيعية والبشرية بحرية وبتكلفة ضئيلة .

وتؤكد جمهورية بوروندي أن نظام الفصل العنصري وكذلك الشركات عبر الوطنية العاملة في جنوب افريقيا وفي ناميبيا تهدد السلم والأمن الدوليين ، وهي السبب الأول للنزاع في الجنوب الافريقي ولتأخير منح ناميبيا الاستقلال .

وتشجب حكومة بوروندي المساعدة الاقتصادية والعسكرية التي تقدمها بعض البلدان والشركات عبر الوطنية لنظام بريتوريا ، وهي تشاطر تماماً الفريق الثلاثي رأيه .

الجمهورية الديمقراطية الالمانية

[الاصل : بالانكليزية]
[٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨]

ترى الجمهورية الديمقراطية الالمانية أن أنشطة الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا تشكّل الحاجز الرئيسي الذي يحول دون القضاء على الفصل العنصري . وطبقاً لروح الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها تتحمّل هذه الشركات نصيبا من المسؤولية عن جرائم الفصل العنصري المرتكبة في جنوب افريقيا .

وقد شرحت الجمهورية الديمقراطية الالمانية مراراً وتكراراً موقفها الاساسي من هذه المسالة بتفصيل في التعليقات التي أحالتها الى الامين العام للامم المتحدة . وهي توجه النظر الى بيانها المؤرخ في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ ، والى تقريرها الرابع عن تنفيذ الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها (E/CN.4/1986/29/Add.5) والى تعليقاتها على خلاصات وتوصيات الفريق الثلاثي بتاريخ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، والى المعلومات التي قدمتها بتاريخ آب/أغسطس ١٩٨٧ فيما يتعلق بـ "ما للمساعدات السياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها من أشكال المساعدة المقدمة الى نظام جنوب افريقيا العنصري والاستعماري من آثار ضارة بالتمتع بحقوق الانسان" . وموقف الجمهورية الديمقراطية الالمانية المبيّن في هذه التعليقات والمعلومات والبيانات لم يتغير ولا يزال سارياً تماماً .

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

[الاصل : بالروسية]
[٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨]

١ - لقد سبق أن حدد موقف الاتحاد السوفياتي الاساسي من مسالة مسؤولية الشركات عبر الوطنية عن استمرار وجود نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا بتفصيل في ردوده السابقة ، وخاصة في ردّه عام ١٩٨٧ .

٢ - واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يدين قطعا نظام جنوب افريقيا العنصري وسياسته القائمة على الفصل العنصري .

وهو يؤيّد الخلاصة التي انتهى إليها الفريق الثلاثي التابع للجنة الامم المتحدة لحقوق الانسان (E/CN.4/1988/32) والتي مؤدّاها أن التعاون والدعم الاقتصاديين والتقنيين والعسكريين اللذين تقدّمهما الاحتكارات الدولية والوطنية وبعض البلدان لسلطات جنوب افريقيا يعزّزان نظام الفصل العنصري الإجرامي ، ويديمان قمع الأغلبية الافريقية من سكان جنوب افريقيا ، وهما يستخدمان كوسيلة لتكثيف القمع ضدّ أولئك الاشخاص الذين يكافحون من أجل الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية وسائر الحقوق الاخرى . وهكذا فإنّ الشركات عبر الوطنية ، بتعاونها مع جنوب افريقيا ، تتحمل المسؤولية المباشرة عن المشاركة في الاضطلاع بانشطة محدّدة في إطار المادة الثانية من الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها بأنّها تشكل "جريمة فصل عنصري" .

٣ - وقد حاول الاتحاد السوفياتي باستمرار الاقناع بعزل نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا عزلا دوليا كاملا ، وباتخاذ تدابير دولية واسعة النطاق وفعالة لانهاء الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري المقدم لذلك النظام اللاإنساني . وينضم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية إلى البلدان الافريقية في المطالبة بمنح ناميبيا الاستقلال فورا بالاستناد إلى قرارات الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ذات الصلة ، وبتوقف بريتوريا بدون قيد أو شرط عن شنّ غاراتها العدوانية ضدّ دول خط المواجهة ، وبالقضاء السريع على نظام الفصل العنصري اللاإنساني ، وبإقامة دولة ديمقراطية حرة وغير عنصرية في جنوب القارة .

- - - - -